issa الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

إضاءات على السياسات الإجتماعية

12

الضمان الاجتماعي في عالم الشيخوخة: التأقلم مع التحديات السكانية

يعتبر التغير الديموغرافي كأحد أهم التحديات التي تواجه مؤسسات الضمان الاجتماعي. ولهذا السبب، فإن التحليل الأفضل له التزام أساسي في برنامج عمل الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي الحالي. في عام 2010، سيخصص مجموعة من أعداد *إضاءات على السياسات الاجتماعية* للتركيز على آثار التغيرات السكانية على الضمان الاجتماعي ومحاكاة القضايا الخاصة بما في ذلك تمويل الأنظمة التقاعدية والمنافع العائلية والرعاية الصحية ودور الثقافة الوقائية. وكما يوضّح هذا العدد من *إضاءات على السياسات الاجتماعية* مختلف خطوات التحوّل لسكان الدول بين نموذج ديموغرافي يتميز بعدد كبير من الأطفال ومعدلات حياة منخفضة ونموذج يقل فيه عدد الأطفال وترتفع فيه معدلات توقع الحياة. ومع ذلك، بالنسبة لأغلبية الدول، فإن التوجه خلال العقود القادمة سيكون نحو زيادة أعداد كبار السن يرافقه تراجع في فئة الشباب. وسيكون لذلك آثار كبيرة على السياسات المرتبطة بكيفية اختيار المجتمعات لإعادة توزيع المصادر بين الأجيال. وكما يخلص هذا العدد من *إضاءات على السياسات الاجتماعية* فإنه كي تتمكن كافة الدول من التأقلم بنجاح مع التحديات المستقبلية، لابد من الاستفادة من بعض الدروس المرتبطة بالسياسات.

هانس هورست كونكوليفسكي، الأمين العام للجمعية الدولية للضمان الإجتماعي

الشيخوخة السكانية حول العالم

تعتبر الشيخوخة السكانية حول العالم من التحديات الرئيسية للقرن الحادي والعشرين، ومع التحول الديموغرافي في دول العالم بما في ذلك التحول من معدلات خصوبة ووفيات مرتفعة (وبالتالي أعداد كبيرة من الأطفال ومعدلات توقع حياة منخفضة) نحو معدلات خصوبة ومعدلات وفيات منخفضة (و بالتالي عدد قليل من الأطفال وتوقع حياة مرتفع)، يزداد عدد ونسبة الأكبر سناً في المجتمعات وبالتالي يقل عدد ونسبة الشباب من السكان.

إن التحول السكاني جاري حالياً في كل أقاليم العالم (انظر الصندوق رقم 1) باستثناء شبه الصحراء الإفريقية والتي لا تزال تحتفظ بمعدلات خصوبة ووفيات مرتفعة. وبالطبع فإن أقاليم آسيا وأمريكا اللاتينية هي الأسرع في التحول نحو الشيخوخة وفي حين أن كل من أوروبا وأمريكا الشمالية تحتاج لحوالي

هذا العدد:

- تلخيص للتطور في الشيخوخة السكانية حول العالم
- تقرير حول التحديات المرتبطة بارتفاع نسب الإعالة في صفوف كبار السن في أنظمة الضمان الاجتماعي في المجتمعات المسنّة
- تفصيل حول فرص سوق العمل والادخار في المجتمعات التي تتراجع فيها نسب الإعالة في صفوف الشباب
- إمكانية تأثير الأهداف الجماعية الوطنية على تكيّف الدول مع الشيخوخة السكانية
- تقديم دروس مرتبطة بالسياسات لأنظمة الضمان الاجتماعي الوطنية

© الإيسا 2010
ISSN online 2073-5715
نشرت لأول مرة، مارس 2010
الصور: iStockphoto; European Union.

150 عاماً للانتقال الكلي نحو مجتمع سكاني ناضج (حيث يفوق عدد كبار السن، عدد المعالين الشباب)، ستتراجع معدلات الشيخوخة بصورة كبيرة على مدى العشرين سنة القادمة وسيزداد عدد كبار السن بنسبة 50% فقط بحلول عام 2030. وعلى النقيض من ذلك، ستتسارع الشيخوخة السكانية في آسيا وأمريكا اللاتينية وحتى في بعض الأجزاء من إفريقيا والشرق الأوسط، لتصل لحوالي 150% كزيادة في أعداد كبار السن خلال العشرين سنة القادمة. وعلى أي حال، وباستثناء شبه الصحراء الإفريقية، ستواجه كافة الدول تراجعاً كبيراً في أعداد من هم في سن أقل من 15 عاماً لتتراجع حول العالم لأقل من الخُمس في كافة الأقاليم بحلول عام 2050.

التحول الديموغرافي

- بحلول عام 2030، نصف سكان أوروبا الغربية سيتجاوزون سن الـ 50 بارتفاع بمعدلات توقع الحياة عن ذلك السن لما يفوق 40 سنة إضافية.
- بحلول عام 2030، ربع إجمالي سكان الدول الصناعية الغنية، سيتجاوزون سن الـ 65 عاماً ونصف سكان آسيا سيتجاوزون سن الـ 60.
- وصلت أوروبا مرحلة النضج عام 2000 ، حيث تجاوز عدد كبار السن ممن هم فوق سن الـ 60 ، عدد صغار السن تحت سن الـ 15، وستصل آسيا مرحلة النضج حوالي عام 2040.
- تسجّل الدول الآسيوية حالياً إجمالي معدلات الخصوبة الأقل انخفاضاً، حيث وصلت في هونج كونج (الصين) لأقل من طفل لكل امرأة منجبة وسنغافورة وجمهورية كورية لما يفوق قليلاً الطفل الواحد.
- و حتى في باكستان وأفغانستان حيث تسجل إجمالي معدلات الخصوبة فيهما 4 و 6.6 على التوالي ، يتوقع تراجع تلك المعدلات لما يتجاوز الإحلال قليلاً بحلول عام 2050.
- من المتوقع ارتفاع معدلات توقع الحياة عند الولادة حول العالم، لتصل لسن 84 في الأقاليم المتقدمة و 77 في الدول الأقل تقدماً في منتصف هذا القرن. سيسجل السكان في سن 65 فما فوق 36% من إجمالي سكان اليابان، في حين سيصل السكان ممن هم في سن الـ 80 فما فوق لحوالي 15 % بحلول عام 2050.
- بحلول عام 2050، ستتجاوز نسبة إعالة كبار السن 70% في إيطاليا واسبانيا واليابان في حين ستبقى تحت 40% في الدنمارك وأيسلندا ولكسمبورج والمكسيك وتركيا والولايات المتحدة .
- بحلول عام 2025، سيصل عدد السكان في سن العمل في آسيا حوالي 68 % من إجمالي السكان.
- يتمتع سكان الإتحاد الروسي ودول شرق أوروبا بخصائص سكانية حالية ومتوقعة مختلفة عن باقي دول أوروبا وآسيا. بالرغم من حقيقة التوقع حول ارتفاع معدلات الخصوبة، فإنه من المتوقع أيضاً أن ينخفض السكان من 144 مليون نسمة لـ 104 مليون عام 2050 وفي أوكرانيا من 50 مليون لـ 30 مليون خلال نفس الفترة.
- من المتوقع ارتفاع الإنفاق على الرعاية الصحية لكبار السن في أمريكا اللاتينية بحلول عام 2030 لتصل لـ 25 % في الإقليم ككل.

إجمالي نسب الإعالة

وعليه، فإنه من المهم التحول من الشيخوخة بحد ذاتها وارتفاع نسب إعالة كبار السن نحو أثر انخفاض كل من الخصوبة والوفيات، حيث أنه في بعض الدول يؤدي انخفاض نسب إعالة الشباب إلى انخفاض إجمالي مجموع نسب الإعالة. على سبيل المثال، ستشهد جمهورية الصين الشعبية (سنختصرها بالصين) انخفاضاً في إجمالي مجموع نسبه الإعالة، من رقم مرتفع سجّل 80 معال لكل 100 عامل في حقبة الستينات والسبعينات لـ 60 معال بحلول عام 2050. في الواقع، فإن الصين حالياً تشهد انخفاض يصل لـ 40 معال لكل 100 عامل نتيجة للانخفاض السريع في الخصوبة الناتج عن سياسة الطفل الواحد. وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي سجلت أعلى نسبة إعالة كلية عام 1965 عندما كان هناك 95 معال مقابل كل 100 عامل.

وعلى أي حال، فإن ارتفاع نسب الإعالة لكبار السن ستكون ملحوظة لدى العديد من الدول. حيث ستشهد العشر سنوات القادمة تحّول سريع نحو ارتفاع نسب إعالة كبار السن في معظم الدول الصناعية. وستتضاعف تلك النسبة في ايطاليا ما بين الآن وعام 2050 لتصل 70 مقابل كل 100 عامل. وعلى النقيض من ذلك، سترتفع النسب قليلاً في المملكة المتحدة لتصل لـ 67 : 100.

ستسجل كل من هونغ كونج (الصين) وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين المدنية نسب إعالة لكبار السن متشابهة عام 2030. تشهد جمهورية الصين تسارع في الشيخوخة بشكل كبير مع توقع تضاعف عدد السكان كبار السن من هم فوق سن الـ 60 ارتفاع من هم في سن 80 فما فوق بأربعة أضعاف بحلول عام 2030. حوالي عام 2040 ، ستشهد كل من الصين وتايلاند زيادة سريعة في نسب الإعالة لكبار السن، في حين يحدث ذلك في ماليزيا عام 2045 وحوالي عام 2050 بالنسبة لكل من الهند واندونيسيا والفلبين. أما اليابان فهي الأكثر لفتاً للنظر، حيث أن إجمالي نسب الإعالة ستزداد من معال واحد لكل عاملين اثنين عام 1950 لتصل لـ 1:1 عام 2050.

النافذة السكانية

بالرغم من حقيقة أن العديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية ستواجه مستقبلاً نسب إعالة مرتفعة لكبار السن، سيبقى هناك نافذة سكانية تمنح الفرص العديدة خلال العقود القادمة – يطلق عليها " العائد الديموغرافي" - ويحدث هذا عادة في مرحلة متأخرة من المرحلة الانتقالية الديموغرافية عندما يتبع سلسلة أفواج كبيرة من الولادات مجموعة من أفواج صغيرة مرتبطة بانخفاض معدلات الولادة. سيؤدي هذا لانخفاض المعالين صغار السن وبالتالي انخفاض نسب الإعالة بين الشباب.

يرافق ذلك زيادة كبيرة في القوى العاملة المحتملة، واحتمالية ارتفاع معدلات الادخار خاصة عندما تنخفض احتياجات الاستهلاك لدى أعداد كبيرة من الأطفال المعالين. قد يؤدي هذا لناتج أعلى للفرد و نمو سكاني من خلال تعزيز القوى العاملة ومعدلات الاستثمار المرتفعة، وبالتالي إنتاج ما يسمى بالعائد الديموغرافي. وإضافة لذلك يسمح هذا للمجتمع بزيادة إجمالي مستوى الدخل الفردي قبل وصول السكان لمرحلة النضج، كما ويسمح كذلك بتجميع الأصول والتي يمكن الاعتماد عليها في تمويل احتياجات الاستهلاك المرتبطة بالسكان كبار السن.[1]

من المتوقع أن تستمر فترة العائد الديموغرافي لكل من الصين وتايلاند حتى الأعوام ما بين 2035 – 2045 والهند واندونيسيا حتى عام 2050. وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الحاكمية ونقص الانفتاح على التجارة يبدو أنهما خفضّا النمو المحتمل الذي كان من الممكن للعائد الديموغرافي جلبه لدول أمريكا اللاتينية.

التحديات المجتمعية والقدرة على التكيّف

ستؤثر الشيخوخة على كثافة منافع الضمان الاجتماعي في الرعاية طويلة الأمد، والرعاية الصحية والرواتب التقاعدية ومنافع العجز والبطالة إلى الهياكل العائلية التي تؤثر على المنافع العائلية.
يجادل بعض المراقبون مثل صندوق النقد الدولي على سبيل المثال، بإن الشيخوخة السكانية تضع بعض المعطيات الهيكلية الرئيسية أمام

أنظمة الرعاية الصحية المماثلة التي تقود لإجراء إصلاحات في الأنظمة التقاعدية. وعلى أي حال، فإن غالبية البحوث التجريبية تدعم وجهة النظر بأن العوامل غير الديموغرافية، مثل الارتفاع المتزايد في نطاق وتعقيد وتكلفة الرعاية الصحية، إلى جانب التوتر ما بين ميل المرضى لطلب المزيد من الخدمات الصحية وعدم رغبة دافعي الضرائب من تقديم تمويل إضافي للرعاية الصحية، تعتبر عوامل أكثر أهمية من الشيخوخة السكانية. وبغض النظر عن الطلب، سواء كان مالي أو صحي، يبقى التحدي الرئيسي هو قدرة المجتمع على التكيف مع الشيخوخة السكانية[2] يتضمن ذلك:

- قدرة الأفراد والأسر على إجراء التعديلات في سلوكهم الادخاري وتوفير العمل، والتناقل الخاص بين الأجيال والاستثمار في الرأسمال البشري.
- قدرة المؤسسات على إجراء التعديلات المناسبة لتوفير الترتيبات المتعلقة بالمدخرات وتوفير العمل والتناقل الخاص بين الأجيال والاستثمار في الرأسمال البشري.

الأهداف الاجتماعية والشيخوخة السكانية

عند محاولة المجتمعات التكيف بنجاح مع الشيخوخة السكانية، يبقى سؤال رئيسي مرتبط بالسياسات العامة حول كيفية تأثير الأهداف الجماعية الوطنية على تلك التعديلات المجتمعية الهامة وكيف سيتم دعم أو اعتراض تلك التعديلات المطلوبة من قبل الأهداف المجتمعية الحالية.

هدف زيادة الرخاء العام. يعتبر هذا الهدف الأولي لمعظم الدول حيث أن الرخاء العام يحّد من الفقر ويزيد كل من مستوى المعيشة والنتائج الصحية للسكان، وليس بالضرورة نوعية الحياة. هناك تخوف في بعض الدول من أن تؤدي الشيخوخة السكانية لتراجع النمو الاقتصادي وبالتالي فإن التحدي أمام السياسات يتبلور في الحد من هذا الأثر. وعليه يظهر أهمية تعظيم المنافع المرتبطة بالعائد الديموغرافي وتعديل إجمالي نسب الإعالة، من خلال السياسات التي تنظم دخول الشباب وخروج كبار السن من سوق العمل، إلى جانب السياسات التي على سبيل المثال، تدعم مشاركة الإناث ودخول أصحاب حالات العجز إلى سوق العمل.

هدف العدالة بين أفراد الجيل الواحد والأجيال المختلفة قد يشكل هدف تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة، هدفاً هاماً للحكومات في العديد من سياسات الأنظمة التقاعدية التي تستخدم أهداف العدالة بين أفراد الجيل الواحد في تشكيل وصناعة السياسات المرتبطة بالتحولات بين أفراد الجيل الواحد. ويضم ذلك الإحساس بنسبة مناسبة ما بين متوسط معدل الدخل التقاعدي ومتوسط دخل العامل. كما وتضم كذلك الاعتراف بالأثر المحتمل للسياسات العامة على رفاه الأفواج المختلفة من الأعمار وإذا كانت تلك السياسات الاجتماعية تقوم بتوزيع عبء الشيخوخة السكانية بعدالة ما بين الفئات العمرية الأكبر والأصغر سناً.

ويعتبر مفهوم العدالة مابين أفراد الجيل الواحد وما إذا كان سيتغير ذلك في ضوء الشيخوخة السكانية الحالية، عاملاً مهماً هنا.إن العقد التقليدي ما بين الأجيال، يرتكز على نظام المعاملة بالمثل بين أبناء الجيل الواحد، حيث يقدم الأكبر سناً للمعالين الأصغر (الأطفال) وبالمقابل وعندما يصبح الأصغر سناً كباراً فإنهم يصبحوا مسئولين عن معالين. وذلك هو التوجه السائد في معظم المجتمعات على المستوى العائلي (الوالدين مسئولين عن الأطفال، والأطفال لاحقاً عن والديهم المسنين) وعلى المستوى المجتمعي حيث يدعم الكبار في سوق العمل، من خلال التحويلات العامة، كل من المعالين الأصغر والأكبر سناً وتوفير الرعاية الصحية والتعليم وحماية الدخل على التوالي.

يبقى السؤال المرتبط بالسكان كبار السن والناتج عن انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات، حول ما إذا كانت الفئات العمرية الناجحة (بالنسبة لكل من تخفيض معدلات الوفيات والولادات) تقوم بنقل عبء تكاليف ذلك النجاح على الفئات العمرية المستقبلية من خلال العقد " التقليدي" بين أبناء الجيل الواحد، أو أنها تتحمل تكلفة نجاحها من خلال عقد بين أبناء الجيل الواحد " مكيّف ". إذ أن العقد المكيّف يتطلب فئات عمرية أكبر في تحمل تكاليف الحياة الأطول لهم من خلال، على سبيل المثال، تحمل نسب اشتراكات أعلى بعد التقاعد لتضاف على رفاههم و/أو فترات عملهم الأطول.

هدف الحفاظ على التماسك الاجتماعي. سيتم التطرق لهدف الحفاظ على التماسك الاجتماعي بطرق متنوعة عديدة في المجتمعات والثقافات المختلفة، وبشكل خاص، ستضع بعض الحكومات تركيزاً كبيراً على الهجرة كسياسة للحد من الأثر الاقتصادي المرتبط بالشيخوخة السكانية. وبالتالي، سيعكس هذا إلى حد ما، التاريخ المرتبط بهجرتهم والآثار الاجتماعية، التي قد تنشأ من وصول عدد كبير من الكبار، وعليه فإن كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بتاريخهما الطويل المرتبط بتشجيع المهاجرين من كافة أنحاء العالم حيث قامتا باستخدام الهجرة بحرية للتعويض عن الشيخوخة السكانية لديهم. في حين بدأت تدرس كل من اليابان وجمهورية كوريا، والذين لا يمتلكان هذا التاريخ، الآثار الاجتماعية المحتملة المرتبطة بالهجرة.

الآثار المترتبة على السياسات

على السياسات وضع إطار عمل المحفزات التي من خلالها يتم اتخاذ القرارات الفردية والمؤسسية. وينتج عن التحدي الذي تفرضه الشيخوخة السكانية عدد من الآثار المترتبة على تلك السياسات. تتعرض برامج الضمان الاجتماعي القائمة على تأدية المنافع عند استحقاقها PAYG لتحدي انخفاض معدل العائد أو حتى تسجيلها معدلات سلبية عند توقف القوى العاملة عن النمو، حيث أن معدل العائد المستدام يساوي معدل النمو في إجمالي فاتورة الأجور. أما الأنظمة الممولة ذات الاحتياطات الرأسمالية فإنها تواجه أثر التحول في هياكل الأعمار السكانية من خلال تأثر أسعار الأصول.

وتشمل الاعتبارات المرتبطة بالشيخوخة السكانية ما يلي:

- أهمية تكامل دمج الأدوار بشكل مناسب ما بين الحوالات العامة و الخاصة في أنظمة الضمان الاجتماعي المستقبلية، بما في ذلك فهم العلاقة التكميلية ما بين الحوالات العامة والخاصة بين أفراد الجيل الواحد والعلاقة ما بين الحوالات المتزايدة والمتراجعة. تشير[3] الأبحاث بأنه في حين تؤدي الحوالات العامة للتقليل من الحوالات التصاعدية الخاصة من الأبناء الشباب للوالدين الأكبر سناً، فإن له تأثير أقل بكثير على الحوالات الخاصة من الوالدين الكبار إلى الأبناء والأحفاد.
- اعتبار العدالة بين أفراد الجيل الواحد من خلال التشارك بعائدات النمو ما بين العاملين والمتقاعدين. وقد يحدث ذلك على سبيل المثال، من خلال الحفاظ على رابط ما بين الرواتب التقاعدية والأجور بحيث يتقاضى المتقاعد حصة من النمو الاقتصادي الوطني...وقد يطبّق ذلك من خلال ربط الرواتب التقاعدية بالارتفاع بالأسعار بحيث لا يجد المتقاعدون انخفاضاً كبيراً في مستويات المعيشة نتيجة التضخم. ومن الممكن تأكيد ذلك من خلال ربط الرواتب التقاعدية بقدرة النظام من خلال النمو في إجمالي فاتورة الأجور. أو من الممكن تحقيق ذلك من خلال تبني نظام يدمج عدة مؤشرات.

- البحث عن أطر عمل لدعم وتشجيع المسؤولية الفردية. ومن الممكن الجدل، على سبيل المثال، بأن الشيخوخة السكانية تحتم ضرورة الفصل ما بين مسؤولية الحكومة في إبقاء السكان بعيدين عن الفقر والمسؤولية الفردية المرتبطة بتجنب مستويات المعيشة الشخصية. هناك أشكال متنوعة من الأحكام الداعمة لتلك المسؤولية. ويبقى دور الحكومة هاماً في تصميم وتنفيذ وتنظيم وفرض التغيرات المطلوبة. فعلى سبيل المثال، في حين ابتعدت كل من المملكة المتحدة وكندا عن المستويات المرتفعة من توفير المنافع التقاعدية الشخصية من قبل الدولة والمؤسسات وتوجهت بشكل أكبر نحو المسؤولية الفردية والادخار الفردي – فإن اليابان لا تقدم أنظمة المدخرات الفردية التقاعدية، في حين سمحت جمهورية كوريا مؤخراً بأنظمة التقاعد الاختيارية الفردية. وتحت تلك السيناريوهات يبقى دور الحكومة مهماً في تصميم وتنفيذ وتنظيم وفرض تطبيق التغيرات اللازمة.

دروس رئيسية في السياسات

اعتمدت المجتمعات المسنّة في الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة في الشمال على رأس المال البشري من خلال العمال المهاجرين من دول العالم في الجنوب الأصغر سناً والأفقر لدعم اقتصادياتهم. إن الهبوط الحاد في معدلات الخصوبة السكانية حالياً في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية تعني بأن ذلك لن يكون خيار حيوي في العقود القادمة.
وبالرغم من أن الاستبدال عبر التكنولوجيا الحديثة قد يقلل من الحاجة للنمو في سوق العمل، تدرك العديد من الدول الآن أهمية الاحتفاظ بالعمال الأكبر سناً في سوق العمل، ليس فقط من أجل تخفيف العبء التقاعدي وإنمّا أيضاً للاحتفاظ بالمهارات القيمّة والخبرات في ضوء نقص المهارات على مستوى العالم الذي سيحصل في المستقبل القريب.

إن هذه التحديات يصعب إيجاد حل لها، حتى بالنسبة للاقتصاديات الأكثر تقدماً. كما وأن الاقتصاديات الانتقالية والنامية في أغلب الحالات بعيدة كثيراً عن تحقيق تلك الأهداف. وعلى أي حال، فإن عناصر تلك الدروس قد تمّ صياغتها في أنظمة الضمان الاجتماعي الوطنية:- تدعم كل من الولايات المتحدة وكندا إبقاء كبار السن في العمل، كما وتعمل العديد من الحكومات نحو تكامل الأنظمة العامة والخاصة، البرامج التي تنادي بالشيخوخة النشطة نجدها في أوروبا (فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، على سبيل المثال) وآسيا (سنغافورة وهونج كونج والصين) على سبيل المثال، وأمريكا الشمالية. كما وتمّ استحداث برامج التعليم المرتبطة بالحياة الطويلة في دول أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية.

إن اللبنات الأساسية لبناء السياسات المرتبطة بالشيخوخة السكانية هي موجودة في العديد من الدول. تدخل الدول الصناعية حالياً فترة نسبة الإعالة المرتفعة لكبار السن كما وعلى أنظمة الضمان الاجتماعي محاكاة نسب الإعالة الكلي من خلال استحداث سياسات لتنظيم دخول الشباب إلى سوق العمل وخروج كبار السن، ضمن أمور أخرى. لا يزال أمام الاقتصاديات الانتقالية النامية الوقت لاستغلال الفرصة المرتبطة بالعائد الديموغرافي وإمكانية الزيادة الكبيرة في سوق العمل، وفي بعض الأحيان، إمكانية تحقيق معدلات ادخار أعلى، والتي ستحتاج كلاهما للتحقق من التحديات المرتبطة بنسب إعالة كبار السن المرتفعة مستقبلاً.

تضم الدروس الهامة المرتبطة بالسياسات في ظل الشيخوخة السكانية تطوير مناهج متعددة الدعائم واسعة ومتماسكة ومتكاملة بالنسبة لكل من أسواق العمل والضمان الاجتماعي. بحيث:
- تمكّن وتدعم العمل لسنوات أطول من خلال التدريب والتعليم وصقل المهارات وتوفير أجواء عمل مناسبة لكبار السن.
- بعد ضمان العدالة في التغطية أولاً، و توفير، على الأقل، حد أدنى من كفاية أنظمة الضمان الاجتماعي الإلزامية، يجب ضمان أن الحوالات العائلية / الأسرية الخاصة يمكن تكاملها بشكل مناسب مع أنظمة تأمين الشيخوخة، إن أمكن.
- دعم البيئة الوقائية من أجل رفاه وتمكين العيش الصحي الفعال للتقليل من الأمراض المزمنة وتكاليف الرعاية الصحية ودعم الحياة النشطة إلى أبعد حد ممكن.
- توفير إمكانية الحصول على التعليم على مدى الحياة لضمان تهيئة كافة الأفراد حسياً وعقلياً واجتماعياً واقتصادياً لتتماشى مع قدرة أكبر من المسؤولية الفردية لتأمين الشيخوخة.

المصادر

1 هيلر. Heller, P. 2006، ***هل آسيا مستعدة لشيخوخة سكانية؟*** **Is Asia Prepared for an Ageing Population?** (IMF Working Paper WP/06/272) واشنطن، صندوق النقد الدولي.

2 **الإيسا.** 2003، ***الشيخوخة والضمان الاجتماعي: عشر قضايا رئيسية*** (خطة عمل مدريد الدولية حول الشيخوخة) جنيفا – الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي.

3 هاربير، س Harper, S؛ ليسون، ج Leeson, G 2009 ***مسح الشيخوخة العالمي 2009.*** ***Global Ageing Survey 2009.*** اكسفورد، مركز أكسفورد للشيخوخة.

نشكر مشاركة سارة هاربر، أستاذة علم الشيخوخة في جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة، والرئيسة الدولية لصندوق ادخار الموظفين في التأمين المالي للشيخوخة، جامعة مالاي، ماليزيا في إعداد هذا العدد من إضاءات على السياسات الاجتماعية.

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (إيسا) هي المنظمة الدولية الرائدة في جمع إدارات ووكالات الضمان الإجتماعي معاً. توفّر الجمعية المعلومات والبحوث والنصح والإرشاد والملتقيات للأعضاء من أجل بناء ودعم سياسات وأنظمة الضمان الاجتماعي الحيوية حول العالم.

4 route des Morillons
Case postale 1
CH-1211 Geneva 22

T: +41 22 799 66 17
F: +41 22 799 85 09
E: issacomm@ilo.org | www.issa.int